

Distr.: General
29 November 2006
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الأولى

عمّان، ١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة (فيينا) إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تهدّي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في فيينا تحياتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، وتشترّف بأن تبلغه بأن إعلان المؤتمر السنوي الأول والاجتماع العام الأول للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد قد اعتُمد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في بيجين، وبأن الفقرة ٢١ منه توصي الصين بصفتها البلد المضيف بإحالة الإعلان إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحيل البعثة الدائمة للصين، طيّ هذه الرسالة، الإعلان إلى المكتب، ومن خلاله إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطلب بصدق أن يُعمّم الإعلان كوثيقة رسمية للمؤتمر.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتُعرب للمكتب مجدداً عن خالص تقديرها.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
الموجهة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة (فيينا)
إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المؤتمر السنوي الأول والاجتماع العام الأول
للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد

بيجين، ٢٢-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

إعلان

اعتمد بالإجماع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

إن ممثلي سلطات مكافحة الفساد من ١٣٧ دولة عضوا في الأمم المتحدة و ١٢ منظمة دولية، الذين اجتمعوا في بيجين، جمهورية الصين الشعبية، بمناسبة المؤتمر السنوي الأول والاجتماع العام الأول للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، اللذين عُقدا في غراند إيوك سيتي من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦،

إذ يستذكرون قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، الذي بموجبه اعتمدت الجمعية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأعلنت يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر يوماً دولياً لمكافحة الفساد،

وإذ يستذكرون أيضاً المؤتمر الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عقد في ميريدا، بالمكسيك، من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ يستذكرون كذلك جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بما فيها القرارات التي اعتمدت بتوصية من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي دعت فيها الهيئتان المذكورتان إلى التعجيل بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها بالكامل،

وإذ يرحبون بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وبال دعوة إلى عقد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، التي من المزمع تنظيمها في الأردن من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ يلاحظون بعين التقدير عرض حكومة المملكة الأردنية الهاشمية السخي استضافة الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف،

وإذ يدر كون أهمية مساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في إجراء تحليل وتقييم موضوعيين لمبادرات مكافحة الفساد،

يُعلنون ما يلي:

- ١- يعربون عن امتنانهم للنيابة الشعبية العليا لجمهورية الصين الشعبية لاتخاذها مبادرة عقد المؤتمر وتأسيس الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، كما يعربون عن عميق تقديرهم لجمهورية الصين الشعبية، حكومة وشعبا، لحسن ضيافتها التي جعلت المؤتمر يُكلَّل بالنجاح الباهر؛
- ٢- يعتمدون دستور الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد ويطلبون من لجنيتها التنفيذية السعي حثيثا وراء تحقيق أهداف الرابطة وتوفير المتابعة اللازمة لهذا الإعلان؛
- ٣- يكلفون اللجنة التنفيذية باستعراض المقترحات والاقتراحات الصادرة عن مؤتمر الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد ويوصون باتخاذ تدابير عملية يمكن أن تنفذها الرابطة على نحو فعال ومناسب من حيث التوقيت؛
- ٤- يرحّبون بارتياح بارتفاع نسبة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونسبة الانضمام إليها ويدعون البلدان التي لم تتخذ بعدُ الإجراءات الداخلية اللازمة للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها إلى أن تسارع إلى القيام بذلك بصفته مسألة مُلحّة وذات أولوية عليا؛
- ٥- يعربون عن تهانيمهم الحارة لوزير خارجية جمهورية كوريا، بان كي-مون، على تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة ويعربون عن أملهم في أن يواصل إيلاء مكافحة الفساد الأولوية القصوى في جهوده الرامية إلى كفالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنفيذا كاملا وفعّالا؛
- ٦- يعترفون بالافتقار إلى الأساليب العلمية لقياس الفساد وبالحاجة الماسّة إلى بيانات دقيقة وموضوعية عن حدوثه ومدى تأثيره، وكذلك إلى تحليل منهجي سليم على الصعيدين الوطني والدولي؛
- ٧- يحثّون سلطات مكافحة الفساد على أن تُكرّس اهتمامها لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة وتحليلها، وأن تتقاسم فيما بينها، بصفتها أعضاء في الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، البيانات والإحصاءات الرسمية، ويدعون المكتب إلى استحداث الأدوات اللازمة لإجراء قياس دقيق وموضوعي للفساد بهدف القيام بهذا القياس، حيث إنه يمثل خطوة هامة في سبيل استعراض التنفيذ استعراضا فعّالا ويُشكّل عنصرا ضروريا مُكمّلا لأعمال مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية؛

- ٨- يشجّعون سلطات مكافحة الفساد على بذل قصارى الجهود للمشاركة في وفود بلدانها التي ستحضر في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- ٩- يشجّعون كذلك سلطات مكافحة الفساد على المشاركة بنشاط في مؤتمر الدول الأطراف، وذلك خصوصا بالعمل على أن يتضمّن الحدّث الخاص بسلطات مكافحة الفساد الذي سيُنظّم على هامش المؤتمر مناقشات جوهرية وأن يُثمر نتائج ملموسة؛
- ١٠- يدعون الدول إلى أن تطبّق بإخلاص أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تقتاد بها عندما تقرر إنشاء سلطات لمكافحة الفساد أو تعديل اختصاصات السلطات القائمة وولايتها الراهنة، تمثيا مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية؛
- ١١- يحثّون الدول على الحفاظ على التوازن المناسب في ولاية هيئات مكافحة الفساد هذه، مع إيلاء وظائفها الوقائية البالغة الأهمية الاعتبار الواجب؛
- ١٢- يدعون الدول إلى الاعتماد على الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية، ولا سيما في حالات تسليم المطلوبين للعدالة وتبادل المساعدة القانونية، وبخاصة عندما لا تكون هناك اتفاقات أو ترتيبات ثنائية؛
- ١٣- يحثّون سلطات مكافحة الفساد على أن تستخدم الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية على أكمل وجه في إرساء تعاونها العملي وتعزيزه، وأن يتعلّم بعضها من تجارب بعض ويدعم بعضها بعضا، حسب الاقتضاء، في أداء مهامها الصعبة، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والصعوبات المواجهة، وكذلك الأنشطة المضطلع بها احتفالا باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر؛
- ١٤- يرحبون بالدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي سينشره المكتب قريبا، وبالأعمال الجارية لصوغ الدليل التقني لتنفيذ الاتفاقية، ويشيدون بالمكتب لما يضطلع به من عمل؛
- ١٥- يدعون مؤتمر الدول الأطراف إلى الاهتمام على سبيل الأولوية بتعزيز المساعدة التقنية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية، وخاصة في الوفاء بالمتطلبات التشريعية للاتفاقية وفي بناء المؤسسات والتدريب؛
- ١٦- يرحبون بتزايد أهمية مسألة استرداد الموجودات في جميع أرجاء العالم ويشيدون بالمبادرات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الدولية أو المؤسسات الأكاديمية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني للتوعية بهذا المبدأ الأساسي من مبادئ الاتفاقية وتحسين فهمه؛

- ١٧- يدعون مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية إلى إيلاء أولوية عليا لتبسيط مختلف المبادرات المتعلقة باسترداد الموجودات بغية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة الماسة إلى بناء المعارف وتعزيز القدرات بشأن هذه المسألة، وخاصة فيما بين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية؛
- ١٨- يدعون أيضا مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية إلى أن يولي الدور المنوط به بصفته الهيئة المسؤولة عن استعراض تنفيذ الاتفاقية أهمية قصوى، وأن يتباحث لهذا الغرض أثناء دورته الأولى حول آلية الاستعراض، بما في ذلك الاستعراض من قبل النظراء والتقييم الذاتي والرصد، إذ سيكون من الضروري وضع هذه الآلية في أقرب وقت ممكن وفقا للفقرة ٧ من المادة ٦٣ من الاتفاقية، لكي يتمكن المؤتمر من أداء هذه الوظيفة البالغة الأهمية بأكثر الأساليب فعالية ونجاعة، ويدعون الدول الأطراف إلى التعاون مع المكتب في الاضطلاع بهذه الوظيفة المهمة؛
- ١٩- يدعون الوكالات الإنمائية إلى المشاركة في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على أعلى المستويات وإلى التحاور بنشاط فيما بينها وكذلك مع المكتب بهدف كفاءة إدماج الاتفاقية إدماجا تاما في عملها وضمأن أنها تشكل الأساس التي تستند إليه في جهودها الرامية إلى بناء القدرات، وخاصة في مجال إدارة الشؤون العمومية؛
- ٢٠- يدعون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مؤسسات التمويل الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية والعمل مع المكتب بهدف إدماج الاتفاقية إدماجا تاما في عملها في هذا المجال، وإلى التكايف مع المكتب من أجل وضع برامج مشتركة بشأن المساعدة التقنية بغية التشجيع على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا، وخاصة في المسائل ذات الصلة باسترداد الموجودات؛
- ٢١- يوصون بأن تُعمم سلطات مكافحة الفساد نص هذا الإعلان في بلدانها وبأن يحيله البلد المضيف لهذا المؤتمر إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك إلى الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.